

التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم

- إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري -

*Electronic payment methods and their role in modernizing the Algerian banking system*أ. زلاقي حنان¹، د. قدوري نور الدين²Hanane zellagui¹, Nourdinne khadori²جامعة المسيلة (الجزائر)؛ مخبر الانتماء؛ hananezellagui@gmail.com؛جامعة المسيلة (الجزائر)؛ مخبر الانتماء؛ nor.khadori.28@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/17 تاريخ القبول: 2019/11/04 تاريخ النشر: 2019/12/15

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء ، خاصة في ظل ارتفاع مستوى التضخم وعجز الميزانية العامة و نسبة الدين العام و كذا ارتفاع معدل البطالة كنتيجة لتعارض السياستين في الكثير من هذه الدول، ولعل ما أفرزته الأزمة المالية العالمية الراهنة من تهديدات للنظام الرأسمالي، أمر من شأنه رد الاعتبار لمسألة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وبالتالي تحسين المؤشرات الاقتصادية السابقة الذكر من خلال ترتيبات مؤسسية تأخذ في الحسبان ضرورة توفر المزيد من التوافق و التنسيق وعدم التعارض بين السلطتين المالية والنقدية

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، التنسيق، التضخم.

تصنيفات JEL : E52 ، F13 ، O23

Summary

This paper aims to demonstrate the importance of the issue of coordination between fiscal and monetary policies in developed and developing countries alike, especially in light of the high level of inflation and the deficit of the public budget and public debt ratio, as well as the high rate of unemployment as a result opposes the two policies in many of these countries, perhaps what is excreted by the current global financial crisis of threats to the capitalist system would order restitution to the issue of coordination between fiscal and monetary policies , and thus improve the aforementioned economic indicators through institutional arrangement that take into account more compatibility and coordination and avoid conflicts between fiscal and monetary authorities

Keywords: monetary Policy. Financial Policy. formatting. Inflation.**JEL Classification Codes:** E52, F13, O23.¹ أ. زلاقي حنان : hananezellagui@gmail.com

أ. زلاقي حنان؛ د. قدوري نور الدين ؛التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم. - إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري -

مقدمة:

تعد السياستين النقدية والمالية أكثر السياسات تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن مجال تأثير السياسة النقدية هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية تتمثل في سعر إعادة الخصم، أما فيما يخص السياسة المالية فمجال تأثيرها هو سوق الإنتاج، وباعتبار أن السياستين النقدية والمالية يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً مما يستلزم وجود توافق بين الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية، بشكل يضمن عدم التعارض في أهداف كل منهما من أجل سهولة تحقيق الأهداف المرجوة ومعالجة الاختلالات ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية.

1. الإشكالية:

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 2004-2017 مختلف أدوات السياسة الاقتصادية بما فيها السياستين النقدية والمالية، واختلفت هذه السياسات باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة لكل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ونظراً لوجود الاختلالات الاقتصادية آنذاك، يمكننا من طرح الإشكالية التالية: ما أثر مساهمة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2017) ؟

يقودنا التساؤل السابق إلى طرح أسئلة فرعية تندرج تحت الإشكالية الرئيسية وتتمثل في:

- كيف تؤثر كل من السياستين النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي ؟
- ما واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر ؟
- ما هي الآليات التي تطبقها كل من السياستين في الاقتصاد الجزائري للقضاء على التضخم ؟

2. الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو الآتي :

- الفرضية الأولى: تهدف السياسات النقدية والمالية إلى الحفاظ على التوازن للاقتصاد عن طريق التأثير على عوامل العرض والطلب، كما تؤثر عن طريق أدواتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للنشاط الاقتصادي.
- الفرضية الثانية: لم يكن هناك تنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 واكتمل بظهور الأمر 03-11، إذ كان له الفضل في ضبط بعض التوازنات الكلية.
- الفرضية الثالثة: تتعدد مظاهر الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والبطالة، والتي تستدعي السعي بكل أدوات السياسة الاقتصادية خاصة النقدية والمالية ودعمهما بالدرجة الأولى لعلاج هذه الاختلالات وتفادي الآثار السلبية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

3. أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من العناصر التالية:

- إدراك مكانة السياسات النقدية والمالية وأهميتها في مختلف البلدان لتصحيح أوضاعها الاقتصادية.
- المكانة التي تحتلها أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إطار السياسة الاقتصادية لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

- تحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة وبما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للسياستين النقدية والمالية .

تعتبر السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، رغم الاختلاف في طبيعة وأهمية كل منهما في الدول المتقدمة والمتخلفة.

أولا : مفهوم السياسة النقدية

ظهرت النقود في النشاط الاقتصادي بعد الصعوبات التي واجهتها البشرية من جراء استخدامها لنظام المقايضة، ونظرا لتزايد أهميتها في المجال الاقتصادي حيث أصبحت تشكل حجر الأساس لأي نظام اقتصادي قائم .

1- تعريف السياسة النقدية

حظيت السياسة النقدية باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي لذا تعددت وتنوعت التعاريف أهمها:

- يرى الاقتصادي George Ieland Bach السياسة النقدية تمثل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي ، والتي تستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية¹.

- يرى الاقتصادي جون مينارد كينز السياسة النقدية تعني مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي².

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: جزء مهم من السياسة الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على حالة الاقتصاد باستعمال مجموعة الوسائل التي يتبناها البنك المركزي من أجل تحقيق الأهداف التي تحددها لها القانون³، والتي بدورها تتكون من هيكلين اثنين هما:⁴

المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية في البلاد .

اللتنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الائتماني .

2- أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث نميز بين نوعين من الأهداف:

1-2- الأهداف النهائية: تستهدف السياسة النقدية تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

أ- استقرار مستوى الأسعار:

تسعى السلطات النقدية لتحقيقه من خلال إدارة عرض النقود، بحيث تزداد الكتلة النقدية بنسب مماثلة لزيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، فيتوازن الادخار والاستثمار المرغوبين، ويتحقق مستوى الاستخدام الكامل⁵.

ب- تحقيق النمو الاقتصادي:

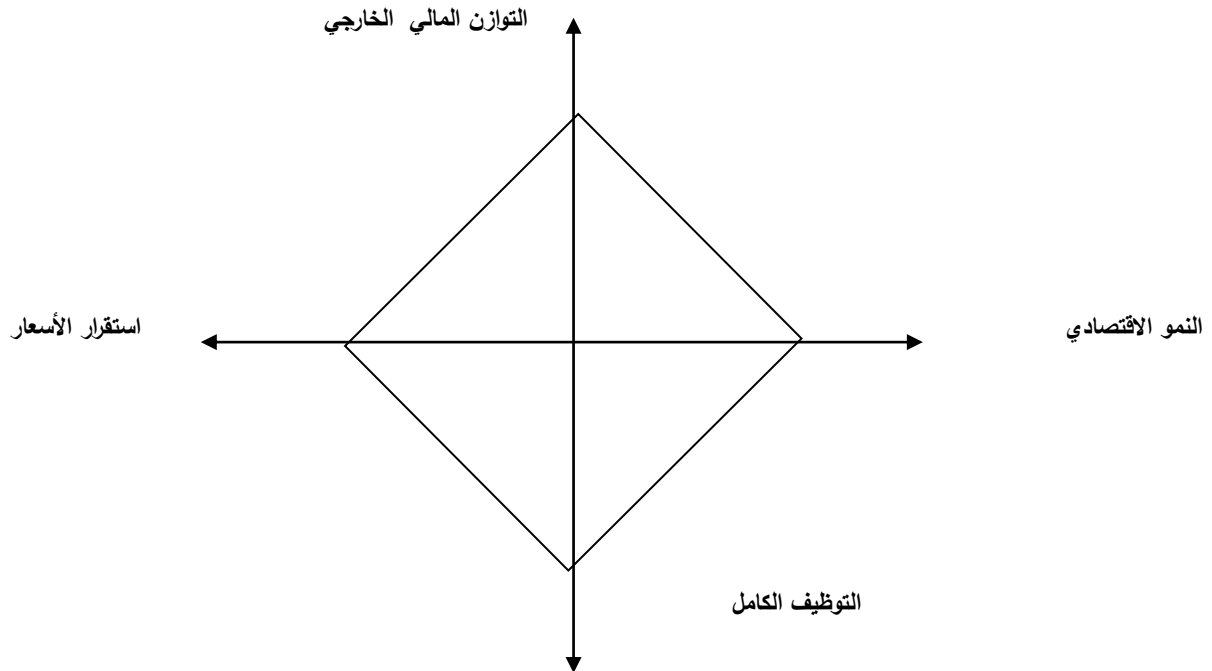
تؤثر النقود في معدل النمو الاقتصادي واتجاهه ، إذ تستطيع الحكومة استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير في المستوى العام للأسعار، ولتحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج⁶، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم يتمثل في الاستثمار من خلال تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما⁷.

ج-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي، نتيجة لمبادلاته ومعاملاته خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، فقد يتحقق فائض أو عجز⁸، حيث تسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات⁹.

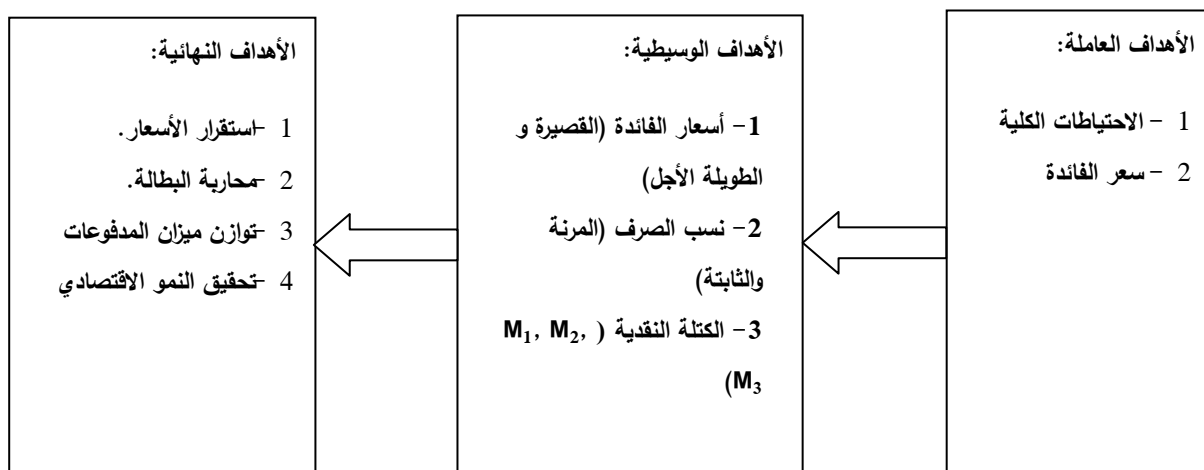
د-تحقيق العمالة الكاملة:

يتمثل في قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي على أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وزيادة حجم الطلب الكلي لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة¹⁰.
نلاحظ من خلال الشكل (01) أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن غير أن المشكلة تكمن في التعارض بين الأهداف، حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يصاحب الابتعاد عن الهدف الآخر، مما يتطلب من صناع السياسة النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه.
الشكل رقم (01): المربع السحري للسياسة النقدية



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 34.

الشكل رقم (02): الإستراتيجية المتبعة لتحقيق أهداف السياسة النقدية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على محتوى أهداف السياسة النقدية النهائية والوسيطة.

3- أدوات السياسة النقدية

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف السابقة نذكر منها:

الجدول رقم (01): يمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية

سياسة البنك المركزي	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
أ- نسبة الاحتياطي القانوني	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يتيح للبنوك احتياطات إضافية ويحفزها على التوسع في منح قروض جديدة تزيد من عرض النقود	رفع نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يقلل من الاحتياطات الإضافية لدى البنوك ومن ثم تقل القروض وتنخفض كمية النقود
ب- عمليات السوق المفتوحة	شراء السندات الحكومية والأوراق المالية وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطات البنوك ويشجعها على منح القروض، وهذا يزيد من عرض النقود	بيع السندات الحكومية والأوراق المالية ويؤدي ذلك إلى تحقيق كل من العرض النقدي والاحتياطات الإضافية الأمر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تخفيض عرض النقود
ج- سعر الخصم	(خفض سعر الخصم) يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك إلى تخفيض احتياطاتها والتوسع في منح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود.	(زيادة سعر الخصم) ويؤدي ذلك إلى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية وتمنح البنوك قروضا أقل وتزيد من احتياطاتها وعلى ذلك لن تقترض من البنك المركزي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: طاهر فاضل البياتي، سمارة روجي ميرال، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2013، ص 243.

ثانياً: مفهوم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية باعتبارها من أهم الأدوات التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة , من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك عدة تعريفات للسياسة المالية، نذكر منها:

- يرى لغاستون جيز بأن السياسة المالية مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد¹¹.

- يرى كينز بأن السياسة المالية تعني استخدام الإجراءات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ويمنح حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية¹².

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

2- أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف ، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:¹³

أ- التخصيص الأمثل لموارد المجتمع:

يمتلك المجتمع حجماً معيناً من الموارد المتنوعة، ذلك الحجم يستدعي الأمر توزيعه بكفاءة وتخصيصه على أوجه الإنتاج المختلفة للسلع والخدمات عن طريق الدور التوجيهي للدولة.

ب- التوزيع العادل للثروات والدخل:

تهدف إلى توزيع الموارد توزيعاً عادلاً عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروات، والتوزيع العادل للدخل نتيجة لاستخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استغلال الموارد المتاحة.

ج- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ويعتبر من أهم أهداف السياسة المالية في تحقيق أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار، حيث أن سياسة الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع.

د- التوازن العام:

أي إحداث توازن بين الإنفاق الحكومي الإجمالي ، وبين إجمالي الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي يستخدمها كثيراً وهما الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات¹⁴.

3- أدوات السياسة المالية

يمكن للحكومة أن تؤثر في المجال الاقتصادي العام عن طريق استخدام أدواتها الرئيسية، بانتهاج سياسة مالية انكماشية أو توسعية حسب الوضع الاقتصادي ، حيث تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ- الضرائب والرسوم:

تعد الضريبة أهم أدوات السياسة المالية ومصدر لإيرادات الدولة، وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكافة أنواعها، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية مثل: إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي¹⁵.

ب- الإنفاق الحكومي:

وهي تلك المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة¹⁶، إن إعادة توزيع الإنفاق الحكومي وزيادة حجمه له الأثر الكبير في التأثير على النشاط الاقتصادي¹⁷.

ج- الدين العام:

هي الأموال التي تقتربها الدولة من المواطنين، حيث تدفع الدولة مقابل ذلك فوائد أعلى من سعر الفائدة السائدة¹⁸، ففي حال وجود فائض فإن حجمه له تأثير على الأنشطة الاقتصادية¹⁹، فتلجأ الدولة عادة إلى زيادة الدين العام في أوقات التضخم، وتعمل العكس في أوقات الكساد²⁰.

ثالثاً: المقارنة بين السياستين النقدية والمالية

لا نقصد بالمقارنة بين السياستين المالية والنقدية المفاضلة بينهما فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما كأساس لسياسة الدولة الاقتصادية، ويمكن حصراً أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في الجوانب الآتية:

الجدول رقم (02): الفرق بين السياستين النقدية والمالية.

المعيار	السياسة النقدية	السياسة المالية
1- السوق	تشمل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية في السوق	تشمل الإجراءات المرتبطة بالصفقات الحكومية الأخرى
2- جهاز واضع السياسة	يضع السياسة النقدية السلطات النقدية	يضع السياسة المالية البرلمان مسؤولية تحديد موازنة الدولة ونشاطها الاقتصادي
3- الدخل	تؤثر بصفة غير مباشرة	تؤثر تأثيراً مباشراً
4- الفعالية	تتميز بفعاليتها في مواجهة الضغوط التضخمية لقدرتها على امتصاص فائض السيولة	تتميز بتأثيرها الفعال في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي
5- الفارق الزمني	تستغرق وقت أقل وذلك لأن إجراءاتها تتم بسرعة	تحتاج السياسة المالية لوقت أطول لتحقيق فعاليتها
6- اتخاذ القرارات	تتخذ من قبل البنك المركزي تتمثل في سياسة البنك المركزي	تتخذ من قبل الحكومة (السلطة المالية)

المصدر: خالد عبد الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2005، ص 40.

المحور الثاني: الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

سنهدف من هذا المبحث إلى إبراز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال تناول الإطار النظري لهذا التنسيق، ويتم توضيح التأثير المتبادل بين السياستين، وكذلك إجراء المقارنة بينهما.

أولاً-تعريف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يشير التنسيق بين المساهمتين إلى التفاهم المشترك من قبل السلطتين المالية والنقدية، والعمل على تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية²¹، وسوف نستعرض فيما يلي تعريف التنسيق بين السياستين: - يقدم Lain Begg تعريفاً مبسطاً للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية نصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى²².

- يعرف التنسيق بين السياستين على أنه "الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى-البنك المركزي والحكومة-وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين"²³.

وتتضح العلاقة بين السياستين النقدية والمالية من خلال التعرض إلى كيفية تدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية والذي يتحقق من ثلاثة مصادر هي:²⁴

- الدين العام المحلي من خلال إصدار السندات الحكومية قصيرة وطويلة الأجل.

- الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية بالعملة الأجنبية .

- زيادة المعروض النقدي عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي.

ثانياً-أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية:

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها، ونجد المالية والنقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها، وتأتي أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية نظراً للأسباب التالية:²⁵

- تزايد حالات عدم الاستقرار وتضاعف حدتها مما يتطلب مزج السياستين النقدية والمالية للتمكن من التغلب على الأزمات المختلفة.

- عدم كفاية الأدوات النقدية للتحكم في المعروض النقدي والتأثير في النشاط الاقتصادي ما يتطلب الاستعانة بالأدوات المالية طالما أن يشترط لفعالية السياسة النقدية توفير الموارد المالية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، وفي المقابل تحتاج أدوات السياسة عند الرغبة في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الإنفاق الحكومي.

- المشاكل المتوقعة حدوثها في الاقتصاد الوطني في حالة عدم التنسيق بين السياستين فقد تتخذ السلطات المالية إجراءات مناقضة للإجراءات النقدية العكس، وخاصة بعد التغيرات الحكومية مما يؤدي إلى حدوث نوع من الاضطرابات الاقتصادية.

ثالثاً: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، ولتحقيق التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يشترط توفر:²⁶

1-وضوح السياستين المالية والنقدية: من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل كاهل الأخرى.

2- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات: حيث يتطلب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مشاركة كاملة بين السلطتين النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، لنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

المحور الثالث: واقع السياستين النقدية والمالية في الجزائر (2004-2017)

اتضح معالم السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بعد أن شهد النظام الاقتصادي إصلاحات مست مختلف جوانبه، إلا أن البداية التي بدأت تتبلور وتتجسد فيها معالم السياسة النقدية كانت بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90 لسنة 1990.

أولاً: طبيعة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

تعتبر الفترة 2004-2017 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، التي ترجع معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كلياً على قطاع المحروقات.

1 - أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

من أجل إدارة منسقة للسياسة النقدية، يتوفر لدى بنك الجزائر عدة أدوات منها سياسة السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني.

أ- عمليات بنك الجزائر في إطار السوق النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017): لقد تطورت السوق النقدية حسب قانون النقد والقرض، حيث أعيد تنظيمها من طرف بنك الجزائر في إطار أداة السوق المفتوحة، التي تتمثل في بيع وشراء السندات التي مدة استحقاقها ستة أشهر، وعلى أثر إشراف بنك الجزائر على هذه السوق النقدية التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل (من يوم إلى سنتين)، وذلك ما يجعل معدلات إعادة الخصم أقل من معدلات الفائدة داخل السوق وذلك لتنشيط البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية.

الجدول (03): تطور معدلات إعادة التمويل في إطار السوق النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر
2004	0.75	-
2005	1.25	1.9
2006	1.25	2
2007	1.75	2.5
2008	1.25	2
2009	1.25	2
2010	1.25	2
2011	0.75	1.25
2012	0.75	1.25
2013	0.75	1.25
2014	0.75	1.25
2015	0.75	1.25

2016	0.75	1.25
2017	0.75	1.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات الفائدة على استرجاع السيولة لسبعة أيام متذبذبة، حيث بلغت 0.75 % سنة 2004، واستمر هذا المعدل بالزيادة ليصل إلى 1.25 % سنة 2010، بعدها انخفض في السنوات الموالية وبقيت ثابتة بمقدار 0.75 % إلى غاية سنة 2017. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر هي أيضا عرفت تذبذبا وتباينا في معدلاتها حيث تراوحت ما بين 2% و 1.25 %.

ب- معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)

يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة للتأثير على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي من معدل إعادة الخصم لخفض المعروض النقدي المتداول. الجدول (04): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر الفترة (2004-2017).

الوحدة: نسبة مئوية .

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية.

من خلال ما تم استعراضه في الجدول نلاحظ أن بنك الجزائر حافظ على استقرار معدلات إعادة الخصم لتصل إلى نسبة 4% خلال فترة الدراسة (2004-2017)، والسبب راجع إلى توفر السيولة لدى البنوك التجارية، ومنه تكتفي هذه الأخيرة بتلك السيولة لديها دون اللجوء إلى عملية إعادة التمويل لدى بنك الجزائر وذلك ما يفسر ثبات معدل إعادة الخصم.

ج- سياسة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

تعتبر هذه الأداة من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10. في الجزائر حيث يفرض بنك الجزائر نسبة معينة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا.

الجدول (05): تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
م.ا.ق %	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	11	12	12	12	8	8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني يقدر بـ 6.5 % سنة 2004 ليبقى ثابتا لغاية سنة 2008، ليرتفع سنة 2009 بمقدار 8%، واستمر في الزيادة في السنوات الموالية ليصل إلى 12 % سنة 2014، وهذا الارتفاع ناتج عن الزيادة المفرطة في السيولة لدى البنوك التجارية، ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر

أ.زلاقي حنان؛ د. قدوري نور الدين ؛التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم. إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري -

أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى صعوبات في توزيع الموارد، ومن أجل معالجة أوجه الضعف هذه، فإن بنك الجزائر فرض احتياطيا إلزاميا على البنوك التجارية بنسبة 12 %.

د- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من مجموعين هما:

- المتاحات النقدية (M1).

- الكتلة النقدية (M2).

الجدول (06): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة : مليار دينار جزائري.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M1	2160.581	2422.734	3177.600	4233.600	4984.800	4944.2	5756.4	7141.7	7681.5	8249.8	8955.9	9261.1	9407.0	9827.7
M2	3738.037	4146.906	4827.600	5994.600	6955.900	7173.1	8280.7	9929.2	11.15.1	11941.5	11980.8	4443.4	4409.3	4578.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشرات النقدية سواء M1 أو M2 شهدت تطورا ملحوظا إذ زادت M1 من 2160.581 مليار دج سنة 2004 إلى 4944.2 مليار دج سنة 2009 أي أنها تضاعفت مرتين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يدل على إصرار الدولة على النهوض بالتنمية الاقتصادية في حين زادت M2 من 3738.037 مليار دج سنة 2004 إلى 7173.1 مليار دج سنة 2009، غير أن تطور الكتلة النقدية استمرت بالزيادة إلى غاية 2017 سواء M1 أو M2 خاصة خلال فترة البرامج التنموية مما انعكس سلبا على بعض المؤشرات النقدية مثل التضخم فالسياسة النقدية تعمل على تخفيض التضخم لأن برنامج الإنعاش تسبب في ارتفاعه.

ثانيا: طبيعة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)

اتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحى جديد في سير السياسة الاقتصادية تتجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع النفقات العامة للفترة (2001-2014) في برنامج الاستثمارات العمومية.

1- أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

إن السياسة المالية لأي دولة هي عبارة عن ذلك البرنامج الذي تسطره وتسعى لتنفيذه عن طريق استخدام مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

أ- النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017 بنمو الإنفاق العام سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز وهو ما يعرف بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويتعلق نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة، وأهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط.

الجدول (07): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).
الوحدة: مليار دج.

السنة	نفقات التشغيل		نفقات التجهيز		النفقات العامة
	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات %	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات %	
2004	1251.1	66	640.7	34	1891.8
2005	1245.1	61	806.9	39	2052
2006	1437.9	58	1015.1	42	2453
2007	1673.9	53	1434.6	47	3108.5
2008	2217.7	52	1973.3	48	4191
2009	2300	52.4	1946.3	44.3	4246.3
2010	2659	58.2	1807.9	39.6	4466.9
2011	3897.2	65.1	1974.4	33.1	5871.6
2012	4782.6	67.8	2275.5	33.2	7058.1
2013	4204.3	67.9	1887.8	30.5	6092.1
2014	4714.1	67.9	2941.71	32.1	7655.81
2015	4617.0	60.3	2170.9	28.3	7656.3
2016	4591.4	62.1	2279.5	30.8	7383.6
2017	2473.2	63.8	1403.3	36.2	3876.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير Cnes 2005، تقارير بنك الجزائر.

من الجدول أعلاه يتبين أن حجم النفقات العامة لسنة 2004 قدرت بـ 1891.8 مليار دينار جزائري، وذلك راجع إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث ارتفعت إلى 4246.3 مليار دينار لسنة 2009، وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 7655.81 مليار دينار سنة 2014، ويرجع السبب في إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي لا يقل أهمية عن سابقه، وتسعى الحكومة من خلال هذه الزيادة في حجم نفقات التشغيل والتجهيز إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ودعم القطاعات المختلفة وبذلك يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

يتطلب من الدولة البحث أكثر عن مصادر الإيرادات لتغطية النفقات العامة، وإلا سوف ينعكس ذلك مباشرة على عجز الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم.

الجدول (08): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)
الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	الإيرادات الجبائية		الإيرادات الغير جبائية		الإيرادات العامة
	الجبائية البترولية	الجبائية العامة	عادية	استثنائية	
2004	1570.1	580.4	72.1	6.5	2229.7
2005	2352.7	640.4	83.8	5.7	6308.2
2006	2799	720.8	119.7	0.3	3639.8
2007	2796.8	766.7	116.4	7.9	3687.8
2008	4088.6	965.2	136.6	0.1	5190.5
2009	2412.7	1146.6	116.7	00	3676
2010	2905	1298	189.8	0.1	4392.9
2011	3979.7	1448.9	274.8	00	5703.4
2012	4184.0	1984.3	242.9	0.1	6339.3
2013	3678.1	1908.6	246.4	00	5940.9
2014	3388.4	2018.5	258.5	0.1	5738.4
2015	2373.5	2354.7	374.9	00	5103.1
2016	1781.1	2422.9	838.2	00	5042.2
2017	1121.3	1433.6	1067.1	00	3622.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير Cnes 2005، تقارير بنك الجزائر.

يتضح لنا من البيانات السابقة أن هناك تزايد للإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة، ففي سنة 2004 قدرت الإيرادات العامة بـ 2229.7 مليار دينار جزائري، ليرتفع غلافها المالي إلى 3676 مليار دج في سنة 2009، وتواصلت هذه الزيادة لتصل إلى 4218.18 مليار دج سنة 2014، وذلك بسبب إطلاق برامج تنموية في تلك الفترة من أجل تغطية نفقاتها.

كما تبين لنا أن الجبائية البترولية تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة، والتي عرفت ارتفاعا خلال فترة الدراسة، باستثناء سنوات الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي ككل والتي نتج عنها انخفاض أسعار النفط سنتي 2009-2010، مما يعكس هشاشة الاقتصاديات المعتمدة على نوع واحد من الإيرادات، وذلك يفسر مدى حساسية الاقتصاد الوطني اتجاه تقلبات أسعار النفط.

ج - الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

تمثل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بندي الموازنة العامة للدولة، والتي نستعملها للتدخل والتأثير على النشاط الاقتصادي، وباعتبار أن الإيرادات البترولية تشكل الجزء الأكبر لإيرادات الموازنة العامة، فإن العجز أو الفائض في الموازنة العامة يكون مرهون وإلى درجة كبيرة بالارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

الجدول (09): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).
الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	رصيد الميزانية	نوع رصيد الميزانية
2004	273.4	عجز
2005	340.4	عجز
2006	611	عجز
2007	1143	عجز
2008	800.9	عجز
2009	570.3	عجز
2010	74	عجز
2011	63.5	عجز
2012	718.8	عجز
2013	66.6	عجز
2014	1257.3	عجز
2015	2553.2	عجز
2016	2341.4	عجز
2017	254.5	عجز

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ أن الموازنة العامة في الجزائر مرت بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة، وذلك بسبب إطلاق البرامج التنموية، حيث أن رصيد الموازنة العامة عرف انخفاضا ليسجل عجزا قدره (273.4) مليار دينار سنة 2004، وفي عقب سنة 2008-2009 استمر العجز ليصل إلى ما يقارب 570.3 مليار دينار، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط الذي أثر بالسلب على رصيد الموازنة العامة واستمر الانخفاض في رصيد الموازنة العامة ليصل إلى (3437.62) في سنة 2014

المحور الرابع: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)
حيث سنتطرق في هذا المحور إلى تقييم دور التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

أولا: طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر

يرتبط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بمجموعة من الشروط والتي منها مدى استقلالية البنك المركزي (بنك الجزائر). ضف إلى ذلك عدم اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة العامة (التمويل التضخمي)، كما يعتبر التضارب في الأهداف وفي الإجراءات المتخذة من طرف السياستين أحد أسباب انعدام التنسيق.

إن معالم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بدأت تتجسد في الأفق بعد صدور قانون 10-90 وتطورت أكثر بصدور الأمر 11-03، الذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك الجزائري في أداء سياسته

النقدية ومن ثم تعزيز صلة التعاون والتشاور بين السلطتين النقدية والمالية، والتي أخذت تتضاعف أكثر فأكثر كلما زادت درجة استقلالية بنك الجزائر على الضغوطات السياسية والاجتماعية التي تفرضها السلطة المالية (الحكومة)²⁷. لكن كل هذا لا يمنعنا من القول أن استقلالية بنك الجزائر هي استقلالية نسبية وليست مطلقة، بسبب تدخل الحكومة في قرارات مجلس النقد والقرض من خلال المادة 63 من القانون 11-03 التي تسمح للحكومة ممثلة في وزير المالية في طرح تعديلات على قرارات مجلس القرض والنقد .

ثانيا: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمواجهة التضخم خلال الفترة (2004-2017)

إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من ضغوط تضخمية²⁸ تتمثل في قصور جانب العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي (حجم الإنفاق الكلي) بسبب بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل للموارد بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج، لذلك تسعى السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية من خلال مزج السياستين النقدية والمالية، باتباع مجموعة من الإجراءات، ويمكن حصرها في مايلي:²⁸

- تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي من خلال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف مما يفضي إلى تقليص حجم الإنفاق أو الطلب الكلي.
- تقليص حجم القروض المصرفية إلى الأفراد أو المصارف أو قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد بهدف تقليص حجم السيولة مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (الطلب الكلي).
- تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري لتخفيض حجم الدخل.
- زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعها المباشر وغير المباشر، وتخفيض حجم المدفوعات الحكومية الانتقالية.

الجدول (10): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة: النسبة المئوية.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	3.56	1.64	2.53	3.51	4.46	4.78	3.91	4.52	8.89	3.26	2.9	4.78	6.40	6.55

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر.

من خلال ما تم استعراضه في الجدول (13) نلاحظ أن معدل التضخم في سنة 2004 يصل إلى 3.56 %، حيث استمر في الزيادة ليصل إلى 4.78 % في سنة 2009، والسبب في الارتفاع راجع إلى نمو الكتلة النقدية، وسبب الزيادة في هذا الأخير هو الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وكذا تعد انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2010-2014 أخذت معدلات التضخم في الانخفاض ليسجل 3.91 % سنة 2010، واستمرت الزيادة ليصل إلى 8.89 % سنة 2012 وهو الأكبر منذ 15 عاما، وذلك بسبب الزيادة في عجز الموازنة العامة والنمو الكبير في الكتلة النقدية، حيث انخفض معدل التضخم ليصل إلى 2.9 % سنة 2014، وذلك بسبب قيام بنك الجزائر باعتماد أداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في استرجاع السيولة، بهدف استرجاع أكبر قدر ممكن من السيولة المستقرة في المصارف لمواجهة معدل التضخم الذي شهدته سنة 2012.

النتائج العامة:

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

1-إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها كل من السياستين النقدية والمالية يتطلب حد للتضارب القائم بينها كما أن بلوغ هذه الأهداف بشكل فعال يتطلب تفعيل أدوات كل من السياستين، حيث تختلف واقع هذه الأدوات بين الدول النامية والمتقدمة.

2-يعد إصلاح السياستين النقدية والمالية أحد المحاور الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وكان قانون النقد و القرض 10-90 نقطة بداية له هذه الإصلاحات، لتعرف بعدها الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم بصور هذا القانون، استعملنا من خلالها تنسيق بين الأدوات المباشرة وغير مباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الاقتصاد، غير أن هذا التنسيق بين السياستين يسعى إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والبطالة في الجزائر.

3-أمام التحديات التي تمثلت في التغيرات الكبيرة التي عرفتها الوضعية النقدية والمالية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة التي تميزت بفائض في السيولة بسبب انطلاق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي والذين تطلبا ضخ أموال كبيرة ضف إلى ذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 ومحاولة التصدي لانتقال العدوى للاقتصاد الوطني، هذه الوضعية التي تنبئ بحدوث ضغوط تضخمية

الاقتراحات:

من خلال كل ما سبق يمكن أن نخرج بالاقتراحات التالية :

- 1-بالنسبة للسياسة النقدية يستوجب تفعيل الدور الحقيقي لهذه السياسة بمنحها أكثر استقلالية، وإدارة أدواتها بشكل حقيق من خلال تفعيل السوق المالي.
- 2-بالنسبة للسياسة المالية، يجب إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية، وتمكن من كفاءة الطاقة الإنتاجية المتاحة. وبالتالي توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي.
- 3-تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.

¹- إياد عبد الفتاح النور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط 1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013، ص 256.

²-جميل هيل عجمي الجناحي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014، ص 267.

³-كمال بن يخلف، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 3.

⁴-عبد الله خبابية، الاقتصاد المصرفي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص 200-201.

⁵-عبد الله وموفق الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط 1، الأردن، مركز يزيد الكرك، 2004، ص 325.

⁶-إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات 12 (2011)، غرداية، ص 744.

⁷-توماس مايرو وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2004، ص 490.

⁸-جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 94.

⁹-زكريا الدودي، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006، ص 288.

¹⁰-رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، الأردن، دار أمانة للنشر والتوزيع، 2013، ص 75.

¹¹-عباس كاظم الدعوي، السياسات النقدية والمالية، ط 1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص 49.

¹²-محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 312.

¹³-صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط 1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 499.

- ¹⁴-عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط 1، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر، 2003، ص 44-45.
- ¹⁵-رجاء الربيعي، المرجع نفسه، ص 71.
- ¹⁶-مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 341.
- ¹⁷-رجاء الربيعي، المرجع نفسه، ص 71.
- ¹⁸-مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص 342.
- ¹⁹-رجاء الربيعي، المرجع نفسه، ص 72.
- ²⁰-رشيد عبد الحكيم، الاقتصاد الكلي، ط 1، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2010، ص 224.
- ²¹-منى كمال سعيد محمد، أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، استعراض تجارب بعض الدول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2007، ص 13.
- ²²-Lain Begg « Running Economic and Monetary union, the challenges of Policy co-ordination », in Europe Government and Money, the Federal trust for education and Research, 2002, p21-22.
- ²³-Powel Marszalek « coordination of Monetary and Fiscal Policy, the Poznan University of economics, volume 3, 2003, p48.
- ²⁴-عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص 30.
- ²⁵-عبد العظيم حمدي، السياسة المالية والنقدية، دراسة مقارنة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ب ت، ص 356-357.
- ²⁶-مسعود دراوسي، السياسة النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 261.
- ²⁷موسى بوشنت، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2010، ص 254.
- ²⁸-احمد بركات، مدخل الى علم الاقتصاد، الجزائر، دار بلقيس للنشر، 2014، ص 134-135.